الرياض

انتفاضة الأقصى.. وتحولات المنطقة

محمد محفوظ

إن القضية الفلسطينية بكل تاريخها ومراحلها ومحطاتها، هي القضية المركزية للشعوب العربية. وإن أي محاولة سياسية أو دبلوماسية للابتعاد عن القضية الفلسطينية ومتطلباتها تحت أي مبرر ستبوء بالفشل الذريع

أبانت انتفاضة الأقصى الشريف، عن قدرة الشعب الفلسطيني الفائقة على الاستمرار في مقاومة الاحتلال وسط أقسى الظروف وأعتاها، وعن استعداده التام في تقديم التضحيات وقابليته للعطاء واستعصائه على الانهزام والانكسار، كل ذلك من أجل إنهاء الاحتلال وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.. ولا جدال أن الشعب الفلسطيني بصموده المذهل وتضحياته السخية واستبساله في الدفاع عن مقدساته وأهدافه المشروعة، قد أربك جميع الدوائر وأدخلها في مضمار إعادة الحسابات وذلك من أجل أن تبقى الأمور تحت السيطرة والتحكم.

وانتفاضة الأقصى الشريف ومتولياتها السياسية والشعبية، أبانت أيضا أن الجهة التي ترفض عملية الاتساق والتكيف مع الشرعية الدولية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي والدولي، ليس هو الشعب الفلسطيني وقياداته، وإنما هي المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني، التي عملت وفق خطة مدروسة على تدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني والعمل على إنهاكه بالمزيد من الإرهاب والقتل ومواصلة حصار المدن والمخيمات الفلسطينية وقتل الكوادر والرموز الوطنية واعتقال المئات في السجون الصهيونية. كل ذلك من أجل أن يرفع الشعب الفلسطيني الراية البيضاء، ويعلن استسلامه للأهداف والمشروعات الصهيونية في المنطقة.. ولكن لم يفلح كل هذا الإرهاب والدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني في استسلامه، بل زاده الإرهاب الصهيوني استبسالاً، وزادته الغطرسة الصهيونية عنفواناً وتوهجا وإصراراً على الأهداف الوطنية المشروعة.

ولم تكتف انتفاضة الأقصى في إرباك المعادلات القائمة على المحور الفلسطيني - الإسرائيلي، وإنما أدخلت المنطقة برمتها في سياق إعادة التفكير وصياغة الحسابات من جديد وذلك في إطار محورين أساسيين:

محور تلك الجهود والسياسات التي تريد أن تكون انتفاضة الأقصى، أداة ووسيلة لتحسين العملية التفاوضية وانتزاع ما يمكن انتزاعه في إطار وهج وتداعيات الانتفاضة على المستويين الأمني والسياسي.. ومحور تلك الجهود والسياسات التي ترى ان صمود الشعب الفلسطيني وتطور وتيرة انتفاضة الأقصى، كفيلة بإنهاء مسيرة السلام التي لم تحقق أهدافنا المشروعة وأن استمرار الانتفاضة هو جسر العبور لتأسيس دولة فلسطينية من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا الإطار والسياق تأتي مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وانعقاد القمة العربية في بيروت.. إذ أن الظروف العربية الحالية مواتية كما يبدو، للخروج من المبادرة والقمة، بمشروع عربي للسلام، له آلياته وتشكيلاته، كما له الثقل السياسي والدبلوماسي الذي يدعمه ويسنده.. وان هذا المشروع العربي للسلام، يستهدف تأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، كما ينص على حق العودة بكل تفاصيله وتشابكاته.. ويستند هذا المشروع على انتفاضة الشعب الفلسطيني. وبهذا يتم تجاوز الكثير من الأخطاء، التي وقعت في الجولات التفاوضية الأخرى.. بمعنى أنه لا يكفي ان نمتلك نحن العرب إيمانا ومشروعاً للسلام، وإنما المهم أن نمتلك القوة السياسية والفعلية في دعم هذا الإيمان والمشروع.. وإن الرؤية السياسية الحصيفة اليوم، هي التي لا تتورط في المطالبة بوقف الانتفاضة قبل تحقيق الاستقلال الفلسطيني.

ومبادرة صاحب السمو ولي العهد تشير إلى هذه الحقيقة.. فلا سلام بدون استقلال ودولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.. وإن التشدد والتطرف الصهيوني، لا يواجه إلا بإصرار فلسطيني وعربي مدعوم سياسياً ونضالياً على الأهداف الوطنية الفلسطينية.

فالكيان العبري خلال الانتفاضة الأولى كان متشددا ورافضاً لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، ولكن الإصرار الفلسطيني المدعوم بالانتفاضة والعمل الدبلوماسي والسياسي العربي، أفضى إلى إنكسار التشدد الصهيوني.

دائما التطرف الصهيوني، لا يواجه إلا بالمزيد من التمسك بحقوقنا التاريخية والعمل النضالي والسياسي الداعم والمدافع عن تلك الحقوق التاريخية.

وان التحولات السياسية والاستراتيجية في المنطقة، ينبغي أن تدفعنا إلى إعادة قراءة للأوضاع السياسية والإقليمية، وذلك لمعرفة اتجاهات حركة التحولات، ومن ثم العمل والتحرك على هدى الاستنتاجات الأخيرة لهذه التحولات، وليس الخضوع إلى الضغوطات التي تستهدف تحقيق انتصار تاريخي للمشروع الصهيوني في المنطقة.

وقد بدأت تدرك الولايات المتحدة الأمريكية، إن السلام العادل في المنطقة، لن يكون ممكنا إلا إذا تم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة فوق التراب الفلسطيني.

وإن تضحيات وصمود الشعب الفلسطيني بكل شرائحه وفئاته وإصراره على طرد المحتل وتأسيس الدولة المستقلة. كل هذا ينبغي أن يدفعنا إلى مراجعة تجربة العقد الماضي في التفاوض مع الكيان الصهيوني.. بمعنى ان انتفاضة الأقصى، أدخلت في المعادلة الكثير من العناصر والمعطيات، ولابد حين التفكير السياسي عدم اغفال هذه العناصر والمعطيات. ولعل من أهمها ان الانتفاضة جاءت كتعبير عميق من الشعب الفلسطيني بمختلف تياراته وأطيافه، عن استيائه وعدم رضاه على النتائج التي تم التوصل إليها خلال عقد كامل من المفاوضات مع العدو الإسرائيلي. وانه آن الأوان لإعادة بناء منهجية التفاوض الفلسطيني والعربي على أسس ومعطيات جديدة، لا تغفل التطلعات، ولا تتجاهل الإمكانات، ولا تتعامى عن تحولات المنطقة.. وبإمكاننا أن نحدد عناصر المنهجية في النقاط التالية:

الانتفاضة.. خيار استراتيجي:

تعلمنا دائما التجارب الإنسانية الكبرى، أن الحقوق والتطلعات المشروعة، لا تنجز صدفة، ولا تصل إلى الأمم والشعوب هبة ومنحة. وإنما هي بحاجة إلى مشروع متواصل من العمل والكفاح وصناعة القوة وتعبئة الطاقات وبناء التحالفات، وذلك من أجل خلق الظروف والأوضاع الذاتية والموضوعية، التي ترغم العدو على الإذعان والتراجع والتنازل. وإن الشعب الفلسطيني، لا يمتلك أمام التعنت والغطرسة الصهيونية إلا الانتفاضة ومقاومة الاحتلال.

وإن الاستقرار في المنطقة، لا يتأتى بوقف الانتفاضة كما تحاول أن توحي وتصرح الدبلوماسية الأمريكية، بل هو وليد جلاء الاحتلال وإنهائه.

فالاحتلال مهما كان شكله وحجمه، لا يولد إلا المقاومة. ومن يتطلع إلى الاستقرار عليه أن يعمل للضغوط على المحتلين للرحيل والخروج، وليس الضغط على الشعب الأعزل الذي لا يمتلك إلا سلاح مقاومة المحتل.

وعليه فإن مهمتنا كعرب، هي توفير التغطية الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لدعم صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني. وإننا مطالبون ايضا بالصمود أمام الضغوطات الدولية والاقليمية. وذلك لأن سكوتنا وتفرجنا على الشعب الفلسطيني وهو يذبح ويقتل بشكل يومي، يكلفنا جميعا الكثير ليس على المستوى الأخلاقي فحسب، وإنما على المستويات الأمنية والسياسية والاستراتيجية.

فالانتفاضة بدمائها ووهجها وصمودها واستمرارها البطولي، أنهت مرحلة من انكشاف المفاوض الفلسطيني أمام عدوه الصهيوني. وبالتالي فإن الانتفاضة وفرت جملة من الأوضاع والمعادلات، التي بإمكاننا أن نؤسس عليها مشروعاً فلسطينياً وعربياً للتسوية، يحقق مستوى من مستويات التوازن المطلوبة. وذلك لأن الشعب الفلسطيني، لا يتطلع إلى دولة منزوعة السلاح وناقصة السيادة بإمكان الجيش الإسرائيلي في أي وقت يشاء أن يدخل إلى أراضيها ويدمر بنيتها التحتية. كما فعل الجيش الإسرائيلي، حينما عاود احتلال بعض المناطق والأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية والمصنفة فئة (أ).

الحماية الدولية.. مطلب مشروع:

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير، هو في أحد جوانبه، من جراء الاستفراد الصهيوني بالملف الفلسطيني المغطى أمريكيا. إذ يسمح الاستفراد الصهيوني بأوراق العملية التفاوضية مع تغطية شبه شاملة وكاملة من قبل الإدارة الأمريكية بمختلف مستوياتها، للعدو قدرة كبيرة للالتاف على الكثير من القرارات والاتفاقات، كما يوفر فرصة كبيرة لتغيير حقائق الأرض والجغرافيا مع خطاب سياسي وإعلامي يوحي بالتهدئة والالتزام بالاتفاقات.

ولقد دفع الشعب الفلسطيني من جراء هذه اللعبة أثماناً باهظة على مختلف الصعد والمستويات. لذلك فإن مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بحماية دولية، يعد من المطالبة الملحة والمشروعة التي ينبغي للدول العربية أن تعمل على تسويق هذا المطلب وطرحه في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

صحيح إن أمام تنفيذ هذا المطلب الكثير من الصعوبات والعقبات. ولكن طرحه والإصرار عليه على المستويين الدبلوماسي والسياسي، يساهم في إيجاد ثغرة وفجوة تساهم في ضبط الاستفراد الأمريكي بعملية السلام في المنطقة.

ولا ريب أن مشاركة أطراف دولية أخرى، في رعاية المفاوضات وعملية التسوية، ووجود قوات دولية لحماية ومراقبة تنفيذ الاتفاقات، كل ذلك يصب في المحصلة الأخيرة في مصلحة الشعب الفلسطيني.

الدول العربية.. ومتطلبات المرحلة:

إن التطورات السريعة التي تجري في المنطقة على مختلف المستويات، تدفعنا إلى القول الجازم: إن القضية الفلسطينية بكل تاريخها ومراحلها ومحطاتها، هي القضية المركزية للشعوب العربية. وإن أي محاولة سياسية أو دبلوماسية للابتعاد عن القضية الفلسطينية ومتطلباتها تحت أي مبرر ستبوء بالفشل الذريع، وسيكون لها انعكاسات خطيرة على المستويين الوطني والقومي.

لذلك فإن خيار الاستقالة من القضية الفلسطينية، يعد خياراً خاسراً، كما أنه يفتح العيون ويثير الكثير من التساؤلات التي تمس جوهر التركيبة السياسية في الكثير من الدول والبلدان العربية.

وإن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني اليوم، يجعلنا نشعر بضرورة التحرك الجدي لإيجاد حل عادل لهذه القضية المقدسة.

لذلك فإننا لا نمتلك اليوم، ترف الاكتفاء بالفرجة وإطلاق الشعارات وإعلان المبادئ، وإنما نحن بحاجة اليوم إلى مشروع عمل عربي، يساهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني، ويوصلنا إلى حل عادل لقضيتنا المركزية.

والنتائج السياسية والدبلوماسية التي توصلت إليها القمة العربية في بيروت، بإمكاننا الانطلاق منها وذلك لتعميق خيار المصالحة العربية - العربية، والعمل العربي المشترك على قاعدة المبادرة العربية للسلام في كل المحافل والمحاور الدولية والإقليمية.